أثر الصدمات النقدية وعدم الاستقرار المالي على ديناميكيات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الريعي

تحليل قياسي لسياسات سعر الصرف في ليبيا (2000-2025)

■ د. وسام عبدالسلام أبوغالية*

● تاريخ استلام البحث 2025/08/25م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/03م

■ **المستخلص:**

تهدف هذه الورقة إلى تحليل وقياس أثر الإصلاحات النقدية المتلاحقة، وتحديداً سياسات «تخفيض العملة المالي» (Fiscal Devaluation)، على هيكل تمويل التجارة الخارجية (الاعتمادات المستندية) في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم التطورات الأخيرة، بما في ذلك فرض "ضريبة النقد الأجنبي" في 2024 والتخفيض الرسمي للدينار في أبريل 2025، والمنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار اللوغاريتمي المزدوج (Log-Log Model)، توصلت الدراسة إلى نتائج قياسية تعكس عمق التشوه الهيكلي؛ حيث أظهرت أن الطلب على الاعتمادات المستندية «غير مرن» سعرياً (-0.38)، مما يعني أن رفع تكلفة الدولار (سواء عبر الضريبة أو التخفيض) لم ينجح في كبح الواردات، بل تزامن عام 2025 مع طفرة في فتح الاعتمادات رغم ارتفاع السعر الرسمي إلى 5.56 دنانير. في المقابل، أثبتت النتائج أن «الإنفاق الحكومي الممول بالنفط» هو المحرك المهيمن للواردات بمرونة دخلية مرتفعة (0.95)، توصي الدراسة بضرورة الانتقال من "إدارة السعر" إلى "إدارة الكمية" عبر تفعيل ميزانية موحدة وضبط الإنفاق العام، حيث إن الاعتماد المنفرد على سعر الصرف في ظل غياب السياسة المالية الرشيدة يؤدي فقط إلى تغذية التضخم التكاليفي دون تحقيق التوازن الخارجي.

● **الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، الاعتمادات المستندية، الاقتصاد الريعي، مرونة الواردات، ضريبة النقد الأجنبي، التخفيض المالي.

*محاضر بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E-maiI: wes.abughalia@uot.edu.ly

■ **Abstract:**

This paper aims to analyze and measure the impact of successive monetary reforms, specifically fiscal devaluation policies, on the structure of foreign trade financing (letters of credit) in Libya during the period from 2000 to 2025. The study adopted the descriptive analytical approach to assess recent developments, including the imposition of the foreign exchange tax in 2024 and the official devaluation of the dinar in April 2025, and the econometric approach using the double logarithmic regression model (Log-Log Model). The study reached econometric results that reflect the depth of the structural distortion; it showed that the demand for letters of credit is price-inelastic (-0.38), which means that raising the cost of the dollar (whether through the tax or the devaluation) did not succeed in curbing imports. Rather, 2025 coincided with a surge in opening letters of credit despite the rise of the official price to 5.56 dinars. In contrast, the results proved that "oil-financed government spending" is the dominant driver of imports with a high-income elasticity (0.95). The study recommends the need to move from "price management" to "quantity management" by activating a unified budget and controlling public spending, since relying solely on the exchange rate in the absence of a sound fiscal policy only fuels cost-push inflation without achieving external balance.

• **Keywords:** exchange rate, letters of credit, rentier economy, import flexibility, foreign exchange tax, fiscal reduction.

■ **مقدمة:**

يشهد الاقتصاد الليبي منذ مطلع الألفية تحولات نقدية ومالية حادة، جعلت من "سعر الصرف" المتغير الأكثر جدلاً وتأثيراً في الحياة الاقتصادية. فمن مرحلة الاستقرار وتراكم الاحتياطيات (2000-2012)، انتقل الاقتصاد إلى مرحلة الصدمات والانقسام المؤسسي، وصولاً إلى مرحلة "الإصلاحات القسرية" التي ميزت عامي 2024 و2025. تمثلت المشكلة البحثية المستجدة في أن السياسات النقدية الأخيرة، بدءاً من فرض ضريبة 27 ٪ على النقد الأجنبي في 2024، وصولاً إلى قرار مصرف ليبيا المركزي بتخفيض قيمة الدينار رسمياً في أبريل 2025، استهدفت نظرياً حماية الاحتياطيات وكبح الطلب على النقد الأجنبي. ومع ذلك، تشير بيانات عام 2025 إلى "مفارقة" اقتصادية؛ حيث سجلت الاعتمادات المستندية

مستويات قياسية بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي. هذا التناقض يستدعي إعادة فحص المسلمات النظرية حول فعالية سعر الصرف في الاقتصادات النفطية (الريعية)، واختبار فرضية أن الواردات في ليبيا هي "دالة في الدخل النفطي" وليست "دالة في السعر».

■ **مشكلة الدراسة:**

تتمحور مشكلة الدراسة حول "فعالية أداة سعر الصرف في ظل الهيمنة المالية". فبينما تفترض النظرية الاقتصادية أن رفع تكلفة النقد الأجنبي سيؤدي لكبح الواردات، يواجه الاقتصاد الليبي في عام 2025 مفارقة تتمثل في تزامن تخفيض قيمة العملة (إلى 5.56 دنانير للدولار) مع طفرة قياسية في الطلب على الاعتمادات المستندية. يطرح هذا الواقع تساؤلاً رئيساً: إلى أي مدى يمكن لسياسات سعر الصرف الانكماشية أن تصحح الخلل الخارجي في ظل غياب المرونة الإنتاجية وتوسع الإنفاق العام؟

■ **أهداف الدراسة:**

1. تتبع مسار السياسات النقدية الحديثة (ضريبة 2024 وتخفيض 2025) وتقييم مبرراتها الاقتصادية.
2. تقدير مرونة الطلب السعرية والدخلية للواردات (الاعتمادات) باستخدام بيانات محدثة حتى 2025.
3. التحقق من صلاحية شرط "مارشال-ليرنر" في الحالة الليبية وتفسير أسباب فشل التخفيض في تقليص الواردات.
4. تقديم توصيات لصناع القرار حول كيفية إدارة مزيج السياسة المالية والنقدية لتجنب الركود التضخمي.

■ **أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حداثة الفترة الزمنية التي تغطيها، حيث تدمج

بيانات وتطورات عامي 2024 و2025 التي لم تتناولها الدراسات السابقة بعمق، خاصة فيما يتعلق بآثار «الضريبة المؤقتة» وقرار التخفيض رقم (18) لسنة 2025. كما تقدم تفسيراً كمياً لظاهرة «الطلب غير المرن» التي تعيق جهود المصرف المركزي.

■ **فرضية الدراسة:**

من خلال إشكالية الدراسة يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية:

«توجد علاقة طردية قوية في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي (كمتغير ممثل للدخل النفطي) وقيمة الاعتمادات المستندية، بينما تتسم العلاقة مع سعر الصرف بضعف المرونة، مما يحد من فاعلية التخفيض كأداة للتصحيح التجاري.»

■ **حدود الدراسة**

- الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي.
- الحدود الزمنية: (2000-2025)، لتغطية كافة مراحل التحول النقدي وصولاً لآخر تعديل للسعر.
- الحدود الموضوعية: التركيز على سعر الصرف الفعلي (الرسمي + الضريبة) والاعتمادات المستندية كقناة رئيسة للواردات الرسمية.

■ **الدراسات السابقة**

حظي موضوع سعر الصرف وتأثيراته على الاقتصاد الكلي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، ويمكن تصنيف الدراسات ذات الصلة بالحالة الليبية في سياق سردي متدرج يعكس تطور الأزمة:

ركزت الأدبيات المبكرة وتلك التي تلت توحيد سعر الصرف في 2021، مثل دراسة الشارف والورفلي (2023)، على تقييم الآثار التضخمية لتعديل السعر إلى 4.48 دنانير. وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن التعديل، وإن ساهم في ردم الفجوة مع السوق الموازي مؤقتاً، إلا إنه أدى لقفزة في المستوى العام للأسعار بنسبة تجاوزت 30 ٪، موصية بضرورة إرفاق

التعديلات النقدية بشبكات حماية اجتماعية. وفي سياق متصل، بحث الجيباني (2022) في محددات الواردات الليبية باستخدام نموذج (ARDL) ، متوصلاً إلى نتيجة جوهرية مفادها أن الإنفاق الحكومي هو "المحرك القائد" للواردات، وأن مرونة الأسعار منخفضة للغاية، مما يجعله يدعو لتركيز جهود الإصلاح على السياسة المالية بدلاً من الاكتفاء بالحلول النقدية.

ومن منظور انتقال الأثر (Pass-Through)، قدم بن علي ومارنا (Ben-Ali & Marna, 2021) دليلاً قياسياً على أن درجة انتقال تقلبات سعر الصرف إلى التضخم المحلي في ليبيا "سريعة وشبه كاملة". هذه النتيجة تعزز الفرضية القائلة بأن التخفيض في ليبيا لا يحسن التنافسية بل يتحول مباشرة إلى عبء معيشي، وهو ما أكدته البيانات الحديثة لعام 2025.

أما فيما يتعلق بالتشوهات الهيكلية والفساد، فقد سلطت دراسة عبد الكريم (2020) الضوء على دور الاعتمادات المستندية كأداة لتهريب الأموال، مشيرة إلى أن الفجوة السعرية بين الرسمي والموازي هي الحافز الرئيس للطلب "الوهمي" على النقد الأجنبي، وهو ما يفسر استمرار الضغط على الاحتياطيات رغم القيود الكمية.

ومواكبةً للتطورات الأخيرة، أشارت تقارير المؤسسات الدولية، وتحديداً تقرير صندوق النقد الدولي (2025) وتقرير البنك الدولي (Monitor 2025) ، إلى تحول جوهري في وظيفة سعر الصرف في ليبيا ليصبح أداة لـ «الاستدامة المالية» (Fiscal Sustainability). فقد أوضحت هذه التقارير أن الإجراءات الأخيرة، مثل ضريبة 27 ٪ وتخفيض أبريل 2025، كانت مدفوعة بالحاجة لتمويل العجز في الميزانية العامة بالدينار الليبي وسحب السيولة الفائضة، أكثر منها لأغراض تجارية بحتة، محذرة من أن استمرار السياسات المالية التوسعية (Pro-cyclical Spending) سيجهض أي إصلاح نقدي.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية: تتفق معظم الدراسات على ضعف الجهاز الإنتاجي وهيمنة النفط، إلا إنها توقفت عند تحليل بيانات ما قبل 2023. تميز هذه الدراسة نفسها بدمج بيانات "صدمة 2024" و"تخفيض 2025"، لتقدم تحديثاً كمياً للمرونات في ضوء تغير سلوك المستوردين وتنامي ظاهرة "الهيمنة المالية".

■ ثانيا – الإطار النظري وتأصيل الأدبيات:

• الأسس النظرية لسعر الصرف في الاقتصادات الريعية وسياسات الهيمنة المالية

يشكل الإطار النظري حجر الزاوية في فهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم العلاقة بين السياسة المالية، السياسة النقدية، وسعر الصرف في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية. في الحالة الليبية، لا يمكن قراءة تقلبات سعر الصرف والاعتمادات المستندية من خلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية المجردة فقط، بل يستوجب الأمر إسقاطها على واقع «الاقتصاد الريعي» و«الهيمنة المالية». ينقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث رئيسية تؤصل للظاهرة المدروسة، بدءاً من نظرية الدولة الريعية الحديثة، مروراً بنظريات سعر الصرف وتكيفها مع الواقع الليبي، وصولاً إلى الاقتصاد السياسي للاعتمادات المستندية.

نظرية الدولة الريعية الحديثة (Late Rentierism) وتطبيقاتها النقدية

تعد نظرية الدولة الريعية (Rentier State Theory - RST) المدخل التفسيري الأول لفهم بنية الاقتصاد الليبي. وتعود جذور هذه النظرية إلى حسين مهداوي (1970) وتطويرات ببلاوي ولوسياني (1987)، إلا إن التطورات الأخيرة في الاقتصاد الليبي (2024-2025) تستدعي استحضار مفهوم "الريعية المتأخرة».

1. مفهوم الدولة التوزيعية (Allocation State) ودور العملة

في النموذج الكلاسيكي للدولة الريعية، يُنظر إلى عائدات النفط كدخل خارجي يحرر الدولة من الحاجة إلى جباية الضرائب، مما يخلق «عقداً اجتماعياً» ضمنياً: توزيع الثروة مقابل السلم الاجتماعي. في هذا السياق، يلعب سعر الصرف دوراً محورياً يختلف عن دوره في الاقتصادات الإنتاجية (Beblawi, 1987).

2. سعر الصرف كأداة توزيع

لا يُستخدم سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي، بل لدعم القوة الشرائية للمواطن. الحفاظ على دينار قوي (Overvalued Currency) يعني تمكين المواطنين من استهلاك السلع المستوردة بأسعار مدعومة، وهو ما يعد شكلاً من أشكال توزيع الريع غير المباشر.

3. تحولات «الريعية المتأخرة» (Late Rentierism) وسياسات الجباية المقنعة

مع تذبذب أسعار النفط وتضخم الجهاز الإداري للدولة، برز مفهوم «الريعية المتأخرة» الذي صاغه ماثيو غراي (Gray, 2011). يشرح هذا المفهوم كيف تتحول الدولة من "موزع" للثروة إلى دولة تبحث بـشراسة عن تمويل عجزها المالي من جيوب المواطنين دون المساس بالهيكل الريعي.

4. التطبيق في ليبيا (أزمة 2024–2025)

يُعد فرض ضريبة النقد الأجنبي (27 ٪ ثم 15 ٪) في عام 2024، وتخفيض قيمة العملة في أبريل 2025، تطبيقاً حرفياً لهذا النموذج. فالدولة تقوم بإعادة تدوير الريع: تبيع الدولار للمواطن بسعر مرتفع لامتصاص السيولة المحلية (الدينار) واستخدامها في تمويل الإنفاق الحكومي (الرواتب). هنا، يتحول سعر الصرف من أداة نقدية إلى أداة مالية للجباية (Fiscal Tool for Taxation).

نظرية الهيمنة المالية (Fiscal Dominance)

لفهم سبب عجز المصرف المركزي الليبي عن الحفاظ على استقرار الأسعار، نلجأ إلى نظرية "الهيمنة المالية" التي وضع أسسها سارجنت ووالاس .(Sargent & Wallace, 1981).

1. آلية الهيمنة المالية

تنص النظرية على أنه عندما يتم تحديد السياسة المالية (حجم الإنفاق والعجز) بشكل مستقل عن قدرة الحكومة على التمويل المستدام، تصبح السياسة النقدية «تابعة». يُجبر المصرف المركزي في هذه الحالة على تمويل العجز الحكومي عبر ما يعرف بـ «التمويل النقدي» (Seigniorage)، مما يؤدي حتماً إلى التضخم وفقدان السيطرة على سعر الصرف.

2. عرض النقد كدالة للإنفاق الحكومي (Money Supply Endogeneity)

في الاقتصاد الليبي، ترتبط الدورة النقدية بالدورة المالية بشكل عضوي:

1. تحصل الحكومة على الدولار من مبيعات النفط.

2. تقوم ببيع الدولار للمصرف المركزي مقابل الدينار الليبي.

3. يتم ضخ هذه الدينارات في الاقتصاد عبر الرواتب والإنفاق التسييري.

4. يؤدي هذا الضخ إلى زيادة عرض النقد (M2).

تشير بيانات عام 2024 إلى أن استمرار الحكومة في الإنفاق التوسعي (مسايرة الدورة الاقتصادية - Pro-cyclical) رغم تراجع الإيرادات أو الإغلاقات النفطية، وضع المصرف المركزي أمام خيارين أحلاهما مر: إما استنزاف الاحتياطي الأجنبي للدفاع عن السعر الرسمي، أو خفض قيمة العملة لزيادة القيمة الاسمية للدولار بالدينار (CBL, 2025). قرار التخفيض في أبريل 2025 بنسبة 13.3 ٪ كان استجابة حتمية لهذه الهيمنة المالية.

النظريات المفسرة لسعر الصرف وتكيفها مع الواقع الليبي

تعتمد الدراسة على تكييف ثلاث نظريات كلاسيكية لتفسير الفجوة بين السعر الرسمي والموازي.

1. نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity – PPP)

تفترض النظرية أن سعر الصرف يتحدد ليعادل القوة الشرائية للعملة في الداخل والخارج:

$$E = \frac{p_d}{Pf}$$

حيث E سعر الصرف، p_d المستوى العام للأسعار محلياً، و Pf الأسعار عالمياً.

بسبب التضخم المحلي المرتفع الناتج عن التوسع النقدي (لتمويل الرواتب)، تتآكل القوة الشرائية للدينار. الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي تعكس انحرافاً ناتجاً عن القيود الإدارية التي تمنع قوى السوق من تصحيح السعر الرسمي (Al-Sharif & Al-Warfalli, 2023).

2. النظرية النقدية (The Monetary Approach)

تنظر هذه النظرية لسعر الصرف كسعر نسبي للأصول. أي خلل بين العرض والطلب على النقود يتم تصحيحه عبر ميزان المدفوعات أو سعر الصرف.

الفائض في عرض النقد (M2) في ليبيا لا يقابله نمو في الناتج المحلي الحقيقي (سلع وخدمات)، مما يدفع الأفراد للتخلص من الدينار "الزائد" عبر طلب الأصول الأجنبية (الدولار). وبما أن القنوات الرسمية (الاعتمادات) مقيدة، يتجه هذا الطلب للسوق الموازي، مما يؤدي لانهيار سعر الصرف الموازي.

3. مدخل توازن المحفظة (Portfolio Balance Approach)

في ظل غياب سوق مالي متطور في ليبيا (أسهم وسندات)، يحدث ما يسمى بـ «إحلال العملة» (Currency Substitution). يعتبر المواطن الليبي الدولار ليس فقط وسيلة للتبادل، بل "مخزناً للقيمة" وأصلاً استثمارياً للتحوط ضد عدم اليقين السياسي والتضخم (IMF, 2025).

نظرية المرونات الهيكلية وشرط مارشال-ليرنر

يناقش هذا المبحث جدوى تخفيض العملة (Devaluation) كأداة لتحسين الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي.

1. شرط مارشال-ليرنر (Marshall-Lerner Condition)

$$|Ex + Em| > 1$$

لكي ينجح تخفيض العملة في تقليل العجز التجاري، يجب أن يتحقق الشرط التالي:

حيث E_x مرونة الطلب السعري للصادرات، و E_m مرونة الطلب السعري للواردات.

2. تحليل عدم التحقق في الحالة الليبية (Elasticity Pessimism)

- مرونة الصادرات: $(E_x \approx 0)$:صادرات ليبيا نفطية بالكامل، تُسعر بالدولار وتتحدد كمياتها بحصص أوبك والقدرة الإنتاجية، ولا تتأثر مطلقاً بخفض قيمة الدينار.
- مرونة الواردات) E_m منخفضة: (تشكل السلع الغذائية والدوائية ومستلزمات الإنتاج الجزء الأكبر من الواردات، وهي سلع ضرورية (Inelastic demand).
- النتيجة (أثر المنحنى J): نظراً لعدم تحقق الشرط، فإن تخفيض العملة (أو فرض

الضريبة) في 2024 و2025 لم يؤدِ إلى تحسين الميزان التجاري، بل أدى إلى «تضخم التكاليف» (Cost-Push Inflation) وارتفاع الأسعار المحلية، مما أدخل الاقتصاد في حالة ركود تضخمي (Stagflation) (Al-Jeebani, 2022).

الاقتصاد السياسي للاعتمادات المستندية (Rent-Seeking)

لا يمكن فهم ديناميكيات الاعتمادات المستندية في الاقتصاد الليبي من منظور فني أو نقدي بحت؛ بل يجب النظر إليها كآلية سياسية-اقتصادية لتوزيع الثروة. تستند هذه الجزئية إلى الإطار النظري لـ "البحث عن الريع" (Rent-Seeking) الذي صاغته آن كروجر (Anne Krueger, 1974)، والذي يفترض أنه عندما تتدخل الدولة لفرض قيود كمية أو سعرية (مثل تحديد سعر صرف رسمي أقل من سعر التوازن)، فإنها تخلق "ريعاً" تتنافس الأطراف الاقتصادية للاستيلاء عليه بدلاً من الانخراط في أنشطة إنتاجية[1].

1. هيكلية الحوافز المشوهة: الاعتمادات كأصل مالي (Financial Asset)

في ظل نظام سعر الصرف المزدوج، يتحول الاعتماد المستندي من أداة لتمويل التجارة إلى "أصل مالي" يدر عائداً خالياً من المخاطر. ينشأ هذا العائد من الفجوة الهيكلية (Spread) بين السعر الرسمي ($E_{0official}$). وسعر السوق الموازي ($E_{parallel}$).

• معادلة التربح (Arbitrage Equation): يحقق المتحصل على الاعتماد ربحاً فورياً يساوي:

$$\text{Profit} = Q\,x\,(E_{parallel} - E_{0official})$$

حيث (Q) هي كمية النقد الأجنبي المخصص. هذا الهامش الربحي يخلق حافزاً هائلاً لممارسة ضغوط سياسية، ودفع رشاوي، واستخدام النفوذ الاجتماعي للحصول على الموافقات المصرفية، حيث يصبح العائد من "الوصول إلى الدولار" أعلى بكثير من العائد من "استيراد وبيع السلع".

2. آليات الفساد واستنزاف الاحتياطي (Mechanisms of Extraction)

تتخذ عمليات استنزاف الاحتياطي الأجنبي عبر الاعتمادات المستندية أشكالاً معقدة تتجاوز الممارسات التقليدية، ويمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين وفقاً للأدبيات:

• أ. التضخيم الفوتيري (Over-invoicing) وتهريب رأس المال:

تعد هذه الآلية القناة الرئيسية لتهريب العملة الصعبة (Capital Flight). يقوم المورد بالاتفاق مع المصدر الأجنبي على رفع قيمة الفاتورة المصورية (Proforma Invoice) بنسبة تتراوح ما بين 20 ٪ إلى 100 ٪ فوق السعر الحقيقي للسلعة. يتم تحويل كامل المبلغ بالسعر الرسمي للخارج، بينما يتم إيداع الفرق (بين القيمة الحقيقية والمضخمة) في حسابات خاصة للمورد في الخارج، ليعاد بيعه لاحقاً في السوق الموازي الداخلي لتعظيم الربح.

ب. الواردات الوهمية (Phantom Imports) والتلاعب بالمواصفات:

تمثل هذه الحالة أقصى درجات الفساد المالي، حيث يتم فتح اعتمادات مستندية لسلع لا تدخل الحدود الليبية إطلاقاً، أو يتم استيراد حاويات فارغة أو محملة بمواد تافهة القيمة (مثل الطوب أو المياه) لتسوية المستندات جمركياً بشكل صوري. الهدف هنا ليس التجارة بل "شراء الدولار" بالسعر الرسمي. وتؤدي هذه الممارسات إلى تضخيم ظاهري في أرقام الواردات في ميزان المدفوعات، بينما العرض الحقيقي للسلع في السوق لا يتغير، مما يفسر استمرار التضخم رغم ارتفاع فاتورة الاستيراد4.

3. الهيمنة النخبوية (Elite Capture) والتشوه المؤسسي

تشير أحدث التقارير الدولية، بما فيها تقرير البنك الدولي (2025)، إلى أن منظومة الاعتمادات المستندية في ليبيا وقعت ضحية لما يُعرف بـ«استيلاء النخبة» (Elite Capture).

• **شبكات المحسوبية** أصبحت القدرة على فتح الاعتمادات محصورة في شبكات معقدة تضم رجال أعمال متحالفين مع نخب سياسية وقادة مجموعات مسلحة. توفر هذه المجموعات "الحماية" للمصارف مقابل حصص من الاعتمادات، مما حول القطاع المصرفي إلى ساحة للصراع السياسي والعسكري.

• **أثر التسعير (Pricing Effect)** نتيجة لهذه السيطرة الاحتكارية، يتم تسعير السلع المستوردة (حتى تلك التي تم توريدها بالسعر الرسمي المدعوم) وفقاً لسعر السوق الموازي أو أعلى قليلاً (سعر استبدال المخزون)، مما يعني أن الدعم الضمني في سعر

الصرف يذهب بالكامل كريع للمستوردين ولا يصل إلى المستهلك النهائي، مما يعمق التفاوت في توزيع الدخل ويفشل أهداف السياسة النقدية

التطور التاريخي والديناميكي لسياسات سعر الصرف في ليبيا (2000–2025)

لا يمكن قراءة مسار سعر الصرف في ليبيا كمتغير اقتصادي معزول، بل هو انعكاس مباشر لحالة الاستقرار السياسي وتدفقات الريع النفطي. مر النظام النقدي الليبي بثلاثة منعطفات هيكلية كبرى، تحول فيها الدينار من "مخزن للقيمة" مدعوم باحتياطيات ضخمة، إلى «أداة محاسبية" لتمويل العجز الحكومي.

المرحلة الأولى: حقبة الاستقرار والربط بالسلة (2000–2013)

«العصر الذهبي للاحتياطيات» تميزت هذه المرحلة بالخروج من حقبة التسعينات المضطربة وتوحيد سعر الصرف في عام 2002، مما أنهى التشوهات السعرية السابقة.

• الإطار النقدي (The Peg Regime): تبنى المصرف المركزي سياسة "الربط الثابت» (Hard Peg) ولكن ليس بالدولار منفرداً، بل بوحدة حقوق السحب الخاصة (SDR)، وهي سلة عملات عالمية، لتقليل مخاطر تذبذب الدولار. استقر السعر لفترة طويلة بين 1.20 - 1.35 دينار للدولار.

• الأداء الاقتصادي: مكنت أسعار النفط المرتفعة وتراكم الاحتياطيات الأجنبية (التي تجاوزت 120 مليار دولار في 2012) المصرف المركزي من الدفاع عن هذا السعر بسهولة. كانت الاعتمادات المستندية تُمنح بيسر لتمويل الواردات الاستهلاكية والرأسمالية، مما حافظ على معدلات تضخم منخفضة (أحادية الرقم)، ولم يكن للسوق الموازي أي دور يذكر (هامش ضئيل جداً).

المرحلة الثانية: الانقسام المؤسسي والقيود الكمية (2014–2020)

«اقتصاد الظل وأزمة السيولة»

مع اندلاع الصراع السياسي في 2014 وانقسام المصرف المركزي (بين طرابلس والبيضاء)

وإغلاق الحقول النفطية، انهار النموذج القائم على الوفرة.

- سياسة التقنين (Rationing Policy): أمام شح الإيرادات، لجأ "المركزي" في طرابلس إلى فرض قيود كمية صارمة على بيع النقد الأجنبي. أدى هذا الإجراء الإداري إلى نشوء "سعرين" في الاقتصاد: سعر رسمي ثابت (1.4 دينار) وسعر موازي متفلت وصل إلى ذروته (9.20 دينار) في أواخر 2017.
- التداعيات الهيكلية: خلال هذه الفترة، تحولت الاعتمادات المستندية من أداة تجارية إلى أداة لتوزيع الريع على شبكات المصالح التي تمتلك "حق الوصول" للسعر الرسمي. أدى هذا التشوه إلى استنزاف الاحتياطيات وتآكل الثقة في القطاع المصرفي (أزمة السيولة النقدية).

المرحلة الثالثة: التعديلات السعرية وهيمنة "الجباية المالية» (2021–2025)

«التخفيض القسري والبحث عن الاستدامة» تعد هذه المرحلة الأكثر تعقيداً، حيث تحولت إدارة سعر الصرف من "أداة نقدية" لضبط التضخم إلى "أداة مالية" لتمويل الميزانية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث محطات فرعية:

1. التوحيد السعري (يناير 2021): قام مجلس إدارة المصرف المركزي بتعديل سعر الصرف إلى 4.48 دينار للدولار. كان الهدف ردم الفجوة مع السوق الموازي وإعادة ضخ السيولة للمصارف. نجحت الخطة مؤقتاً في توحيد السوق، لكن التوسع المالي غير المدروس من الحكومات المتعاقبة (الإنفاق الاستهلاكي الضخم) سرعان ما استنزف مفعول هذا الإصلاح.
2. صدمة "ضريبة الدولار" (مارس 2024): نتيجة لتفاقم العجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة في 2023، وتحت ضغط "الهيمنة المالية"، أصدر مجلس النواب قراراً بفرض رسم (ضريبة) بنسبة 27 ٪ على مبيعات النقد الأجنبي. كان الهدف المعلن "كبح الطلب"، لكن الهدف الضمني كان «سحب السيولة» (Absorption) من الجمهور لتمويل الحكومة، مما رفع كلفة المعيشة بشكل حاد وأعاد إحياء السوق الموازي.

3. التخفيض الرسمي والتصحيح (أبريل 2025): في خطوة هدفت إلى الاعتراف بالواقع النقدي الجديد، أصدر المصرف المركزي قراره رقم (18) لسنة 2025 في 6 أبريل 2025 بتخفيض القيمة الرسمية للدينار بنسبة 13.3 ٪، ليصبح السعر الرسمي الجديد 5.5677 دينار للدولار ما يعادل 0.1349 وحدة حقوق سحب خاصة.

الدلالة الاقتصادية: تزامن هذا القرار مع إلغاء "الضريبة" لاحقاً في منتصف 2025، ليمثل انتقالاً من "التعويم المدار بالضرائب" إلى "تثبيت السعر عند مستوى توازني جديد" يضمن للحكومة تدفقات نقدية بالدينار تكفي لتغطية بند الرواتب المتضخم. وتؤكد تقارير صندوق النقد الدولي (2025) أن هذا التخفيض كان الخيار الوحيد لتجنب الإفلاس المالي في ظل استمرار جمود الصادرات النفطية.

■ **ثالثا – المنهجية ونمذجة العلاقة:**

• **أولاً: توصيف البيانات ومتغيرات النموذج**

لتحليل مرونة الطلب على الاعتمادات المستندية، نستخدم بيانات سنوية تغطي الفترة (2000–2025). تم الاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي، وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على بيانات 2024 و2025 التقديرية والفعلية.

1. **المتغير التابع**: **(y)** إجمالي قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة (بالمليون دينار ليبي). يمثل هذا المتغير الطلب الرسمي على الواردات.

2. **المتغير المستقل الأول**: (x_1) سعر الصرف الفعلي. (Effective Exchange Rate)

• للسنوات العادية: السعر الرسمي.

• للسنوات التي فُرضت فيها رسوم (2018–2020، 2024): تم احتساب السعر المرجح (الرسمي + الضريبة).

• لسنة 2025: تم استخدام المتوسط المرجح للسعر قبل أبريل (مع الضريبة المخفضة) والسعر الجديد بعد تخفيض أبريل (5.56 دينار).

3. **المتغير المستقل الثاني**: x_2 الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (GDP) بالأسعار الجارية (بالمليون دينار). يُستخدم كمؤشر للدخل القومي والقدرة الإنفاقية للحكومة (المعتمدة على النفط). تشير بيانات 2025 إلى قفزة في الناتج المحلي الاسمي، مدفوعة بارتفاع إنتاج النفط إلى 1.3-1.4 مليون برميل يومياً وأثر إعادة التقييم النقدي الناتج عن التخفيض.

- **اختبارات سكون السلاسل الزمنية (Unit Root Tests)** :

لضمان سلامة التحليل القياسي وتجنب الوقوع في مشكلة الانحـــدار الزائف (Spurious Regression) التي غالباً ما ترافق السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، تم إجراء اختبار السكون (Stationarity) لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي-فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller - ADF). يوضح الجدول رقم (1) نتائج الاختبار، حيث تشير القيم الاحتمالية (P-value) إلى أن جميع المتغيرات (الاعتمادات المستندية، سعر الصرف الفعلي، الناتج المحلي الإجمالي) لم تكن مستقرة عند مستوياتها الأصلية (Level). ومع ذلك، رفضت السلاسل فرضية العدم وأصبحت مستقرة عند أخذ الفروق الأولى (First Differences) عند مستوى معنوية 1 ٪، مما يؤكد أنها متكاملة من الدرجة الأولى ، وهو ما يبرر إمكانية استخدام الانحدار اللوغاريتمي لتقدير العلاقة طويلة الأجل بينها.

جدول رقم (1): نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) لسكون متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	إحصائية (t-Statistic) عند المستوى	القرار (Level)	إحصائية (t-Statistic) عند الفرق الأول	القرار (1st Diff)	درجة التكامل
الاعتمادات المستندية	$ln\,Y$	0.700-	غير مستقر	5.821-	مستقر*	I(1)
سعر الصرف الفعلي	$ln\,x_1$	1.099-	غير مستقر	5.098-	مستقر*	I(1)

المتغير	الرمز	إحصائية (t-Statistic) عند المستوى	القرار (Level)	إحصائية (t-Statistic) عند الفرق الأول	القرار (1st Diff)	درجة التكامل
الناتج المحلي الإجمالي	$ln\, x_2$	1.958-	غير مستقر	6.807-	مستقر*	I(1)

يتضح من النتائج المدرجة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (P-value) لجميع متغيرات النموذج $(ln\, Y\, ,\, ln\, x_1\, ,\, ln\, x_2)$ قد تجاوزت مستوى المعنوية المعتمد (5 ٪) عند المستوى (At Level)، مما يعني عدم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة (Unit Root)، أي أن السلاسل الزمنية غير مستقرة وتحتوي على اتجاه عام (Trend). وفي المقابل، أصبحت جميع المتغيرات مستقرة (Stationary) عند أخذ الفروق الأولى (First Differences) بمستوى معنوية مرتفع (1 ٪)، لتصبح بذلك متكاملة من الدرجة الأولى I(1). تُعد هذه النتيجة متسقة مع الخصائص القياسية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتؤكد صلاحية البيانات لإجراء الانحدار وتجنب مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression).

- **ثانياً: نموذج القياس (Log-Log Model)**

تم استخدام نموذج الانحدار اللوغاريتمي المزدوج لقياس المرونات مباشرة، حيث تمثل المعلمات (β)نسبة التغير في المتغير التابع استجابة لتغير بنسبة 1 ٪ في المتغير المستقل.

$$ln\, y_t = \beta_0 + \beta_1 Inx_{1t} + \beta_2\, ln\, x_{2t} + \varepsilon_t$$

حيث:

- β_1: المرونة السعرية للطلب على الاعتمادات (المتوقع: إشارة سالبة، ولكن قيمة مطلقة منخفضة 1>، لتدل على عدم المرونة).
- المرونة الدخلية للطلب على الاعتمادات (المتوقع: إشارة موجبة، وقيمة عالية تقترب من أو تتجاوز 1).

■ **تحليل النتائج القياسية**

• **أولاً: تحليل الاتجاه العام للمتغيرات (2000-2025)**

يظهر التحليل الوصفي للبيانات اتجاهات مقلقة تؤكد عمق الأزمة الهيكلية:

1. **سعر الصرف(x_1)** : يسلك اتجاه صعودي حاد (تدهور قيمة العملة) خاصة في السنوات الخمس الأخيرة. الانتقال من 1.4 إلى 4.48 ثم إلى مستويات تتجاوز 6.00 (مع الضريبة) ثم الاستقرار عند 5.56 في 2025، يمثل صدمات سعرية متتالية.
2. **قيمة الاعتمادات (Y)**: على الرغم من ارتفاع تكلفة الدولار بأكثر من 400 ٪ مقارنة بعام 2014، إلا إن القيمة الاسمية للاعتمادات بالدينار سجلت أرقاماً قياسية في 2025. تشير بيانات المصرف المركزي إلى أن استخدامات المصارف للنقد الأجنبي (والتي تشكل الاعتمادات الجزء الأكبر منها) بلغت 17.2 مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من 2025، بزيادة قدرها 28.8 ٪ عن نفس الفترة في 2024. هذا يؤكد بشكل قاطع فرضية "عدم مرونة" الطلب.

جدول رقم (2): البيانات المحولة لوغاريتمياً (2000-2025)

السنة	LnY (لوغاريتم الاعتمادات)	LnX1 (لوغاريتم سعر الصرف)	LnX2 (لوغاريتم الناتج المحلي)
2000	8.41	0.67-	9.83
2001	8.56	0.43-	10.00
2002	8.82	0.26	10.26
2003	8.87	0.28	10.44
2004	9.05	0.27	10.63
2005	9.23	0.26	10.90
2006	9.43	0.25	11.13

السنة	LnY (لوغاريتم الاعتمادات)	LnX1 (لوغاريتم سعر الصرف)	LnX2 (لوغاريتم الناتج المحلي)
2007	9.67	0.23	11.28
2008	10.00	0.19	11.56
2009	9.93	0.21	11.38
2010	10.24	0.22	11.61
2011	9.31	0.23	10.71
2012	10.37	0.22	11.65
2013	10.46	0.24	11.46
2014	10.24	0.26	10.92
2015	9.83	0.32	10.78
2016	9.55	0.34	10.73
2017	9.71	0.34	11.03
2018	10.09	1.38	11.26
2019	10.18	1.30	11.31
2020	9.85	1.30	10.97
2021	10.55	1.50	11.81
2022	10.65	1.57	11.88
2023	10.71	1.58	11.92
2024	10.92	1.82	11.98
2025	11.90	1.74	12.18

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الاقتصادية ومطبوعات إدارة البحوث

والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي (2000-2023) ، وتقديرات صندوق النقد الدولي (تقرير مشاورات المادة الرابعة 2025) والبنك الدولي (المرصد الاقتصادي 2025).

ملاحظة: بيانات سعر الصرف للسنوات (2018-2025) تم احتسابها من قبل الباحث بناءً على السعر الفعلي (شاملاً الرسوم والضرائب)، وبيانات 2025 تمثل المتوسط المرجح للسعرين (قبل وبعد تخفيض أبريل).»

يوضح الجدول أعلاه تطور متغيرات الدراسة خلال ربع قرن، حيث نلاحظ انتقال الاقتصاد الليبي من مرحلة الاستقرار المالي (2000-2012) إلى مرحلة الصدمات النقدية المتتالية. يظهر العمود الخاص بسعر الصرف الفعلي () بوضوح أثر 'القفزات الهيكلية' الناتجة عن فرض الرسوم في 2018 وتخفيض العملة في 2021 و2025. كما تعكس بيانات الاعتمادات المستندية (Y) لعام 2025 ظاهرة 'عدم المرونة'، حيث سجلت أعلى قيمة اسمية لها (147 مليار دينار) رغم ارتفاع تكلفة النقد الأجنبي، مما يعزز فرضية الدراسة بأن الإنفاق الحكومي الممثل في() هو المحرك الرئيس للطلب وليس السعر.»

- **ثانياً: نتائج النموذج:**

بناءً على البيانات، أظهرت نتائج الانحدار القيم التالية:

المتغير	المعامل (المرونة)	الدلالة الإحصائية (P-value)	التفسير الاقتصادي
سعر الصرف (Inx_1)	**-0.38**	0.045 (دال عند 5 ٪)	الطلب غير مرن. زيادة سعر الصرف بـ 10 ٪ تخفض الطلب بـ 3.8 ٪ فقط.
الناتج المحلي (Inx_1)	**0.95**	0.000 (دال عند 1 ٪)	مرونة دخلية عالية جداً. زيادة الدخل (النفطي) بـ 10 ٪ ترفع الواردات بـ 9.5 ٪.
معامل التحديد (R^2)	**0.86**	-	النموذج يفسر 86 ٪ من التغيرات في تمويل التجارة.

• **ثالثاً: مناقشة النتائج:**

1. فشل شرط "مارشال- ليرنر" والحلقة المفرغة

تثبت النتائج القياسية بما لا يدع مجالاً للشك أن شرط مارشال- ليرنر (مجموع مرونات الصادرات والواردات (1 <)غير متحقق في الاقتصاد الليبي.

• مرونة الصادرات (نفط) صفر.

• مرونة الواردات (اعتمادات) = 0.38.

• المجموع (0.38) أقل بكثير من الواحد الصحيح.

سياسة تخفيض قيمة الدينار التي انتهجها المصرف المركزي في أبريل 2025 2 لن تؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري الحقيقي. بدلاً من ذلك، ستؤدي إلى "تضخم المستوردات"، حيث يضطر المستهلك والتاجر الليبي لدفع المزيد من الدنانير للحصول على نفس الكمية من السلع الضرورية (الغذاء والدواء) التي لا بديل محلي لها.

2. تظهر بيانات عام 2025 مفارقة اقتصادية؛ فمع رفع سعر الدولار الرسمي إلى 5.56 دينار، قفزت قيمة الاعتمادات المنفذة. يمكن تفسير هذا "السلوك المتناقض» (Volume Paradox) بالعوامل التالية المستخلصة من تحليل الواقع:

• أثر الدخل (Income Effect) المهيمن: تعافي إنتاج النفط ووصوله إلى مستويات 1.3-1.4 مليون برميل يومياً في 2025، مكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام (الرواتب والمشاريع). هذه السيولة الجديدة (الدنانير) تحولت فوراً إلى طلب على الدولار لفتح اعتمادات، متغلبةً على أثر السعر المرتفع.

• التوقعات التضخمية: عدم اليقين بشأن استمرار الضريبة أو احتمال حدوث تخفيضات مستقبلية دفع التجار إلى «تخزين السلع» (Front-loading) وفتح اعتمادات استباقية، خاصة مع إطلاق منصة حجز العملة الأجنبية الجديدة في أغسطس 2025 التي سهلت الإجراءات.

- الإنفاق التنموي: توقيع "البرنامج التنموي الموحد" بين البرلمان والمجلس الأعلى للدولة في أواخر 2025 أرسل إشارات بزيادة الطلب الحكومي على المواد الخام والآلات، وهي سلع يتم استيرادها عبر الاعتمادات المستندية ولا تتأثر كثيراً بارتفاع السعر لكونها ممولة حكومياً أو ضرورياً للمشاريع.

3. التخفيض كأداة مالية (Fiscal Devaluation)

تشير النتائج بقوة إلى أن التعديلات الأخيرة في سعر الصرف لم تكن نقدية بحتة، بل كانت أدوات مالية لسد العجز. فالحكومة تتلقى إيرادات النفط بالدولار، ولديها التزامات (رواتب) بالدينار. من خلال تخفيض الدينار (من 4.48 إلى 5.56)، تتحصل الحكومة على دنانير أكثر مقابل كل دولار نفطي، مما يساعدها على إغلاق العجز المحاسبي في الميزانية دون الحاجة لتقليص الإنفاق الحقيقي. إلا إن تكلفة هذا الإجراء يدفعها المواطن من خلال التضخم.

■ **رابعا- النتائج والتوصيات:**

- **أولاً: النتائج:**

1. أثبتت الدراسة قياسياً أن الواردات الليبية (الاعتمادات المستندية) هي دالة تابعة للإنفاق الحكومي الممول بالنفط وليست دالة في سعر الصرف. حيث بلغت المرونة الدخلية (0.95)، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 10 ٪ تؤدي لزيادة الواردات بنسبة 9.5 ٪ بغض النظر عن سعر الدولار.

2. كشفت النتائج عن انخفاض المرونة السعرية للطلب على الاعتمادات (-0.38)، مما يؤكد أن الطلب "غير مرن». وهذا يفسر لماذا لم ينجح فرض ضريبة 27 ٪ في 2024 ولا التخفيض الرسمي في 2025 في تقليل الطلب على النقد الأجنبي، حيث إن السلع المستوردة (غذاء ودواء) ضرورية ولا بديل محلي لها.

3. أكدت الدراسة عدم صلاحية شرط "مارشال-ليرنر" في الحالة الليبية (مجموع المرونات أقل من 1). وبالتالي، فإن سياسة تخفيض الدينار تؤدي إلى نتيجة عكسية

تتمثل في «أثر المنحنى J» السلبي، حيث ترتفع فاتورة الواردات بالعملة المحلية وتتدهور القوة الشرائية دون أي تحسن يذكر في الميزان التجاري.

4. خلصت الدراسة إلى أن تعديلات سعر الصرف الأخيرة (2024-2025) لم تكن نقدية بحتة، بل كانت أدوات مالية تهدف لسد العجز في الميزانية العامة عبر تعظيم القيمة الاسمية للدينار مقابل الإيرادات النفطية الدولارية، مما يمثل انتقالاً لنوع من "الضرائب التضخمية" غير المباشرة على المواطنين.

5. أظهر التحليل أن الفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي) والفروقات الناتجة عن التخفيضات خلقت بيئة خصبة لظاهرة «البحث عن الريع» (Rent-Seeking)، حيث تحول جزء كبير من الطلب على الاعتمادات إلى طلب للمضاربة أو تهريب الأموال (Over-invoicing) بدلاً من تمويل التجارة الحقيقية.

6. بينت الدراسة وجود علاقة قوية وسريعة بين تعديلات سعر الصرف والتضخم المحلي. وبما أن الاقتصاد يعتمد على الاستيراد بنسبة تفوق 85 ٪، فإن أي تخفيض في قيمة الدينار ينعكس فوراً وبشكل شبه كامل في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي لركود تضخمي.

- **ثانياً: التوصيات:**

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض التوصيات التالية:

1. بما أن الطلب غير مرن سعرياً، يوصى بالتوقف عن استخدام سعر الصرف كأداة وحيدة لكبح الواردات. بدلاً من ذلك، يجب تفعيل أدوات السياسة التجارية الكمية (نظام الحصص للسلع الكمالية) والتركيز على ترشيد الميزانية العامة التي تعتبر المحرك الأساسي للعرض النقدي والطلب على الدولار.

2. ضرورة منح المصرف المركزي استقلالية فعلية تمنع الحكومة من إجباره على تمويل العجز عبر التوسع النقدي أو التخفيض القسري للعملة. يجب وضع سقف قانوني ملزم للعجز المالي وللدين العام يمنع "مسايرة الدورة الاقتصادية» (Pro-cyclical Spending).

3. بما أن التخفيض يؤدي لتآكل الدخول الحقيقية، توصي الدراسة بتبني استراتيجية تدريجية للتحول إلى نظام 'التحويلات النقدية المباشرة' (Cash Transfers) ، شريطة استكمال البنية التحتية الرقمية (منظومة الرقم الوطني الموحد) لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وذلك كبديل أكثر كفاءة لتعويض المواطنين عن الآثار التضخمية.

4. للحد من ظاهرة "الواردات الوهمية" وتضخيم الفواتير، يجب ربط منظومة الجمارك والمصارف بمنصة إلكترونية موحدة لتتبع السلع من لحظة فتح الاعتماد حتى دخولها للموانئ الليبية، ومطابقة الأسعار العالمية للحد من استنزاف الاحتياطي.

5. الحل الجذري لمشكلة "مارشال-ليرنر" يكمن في خلق صادرات غير نفطية. يجب توجيه جزء من فوائض الإيرادات النفطية (في سنوات الرواج) إلى صناديق استثمارية تدعم القطاع الخاص والصناعات المحلية البديلة للواردات لرفع مرونة الطلب السعري مستقبلاً.

6. إنهاء حالة الانقسام المالي وتوحيد الإنفاق العام في ميزانية واحدة شفافة هو شرط أساسي لنجاح أي سياسة نقدية. الإنفاق الموازي غير الخاضع للرقابة يفشل أي محاولة من المركزي لضبط الكتلة النقدية، لذا يجب حصر الإنفاق في قنوات موحدة ومعتمدة.

■ قائمة المراجع

• المراجع العربية:

1. الشارف، م.، والورفلي، أ. (2023). أثر تعديل سعر الصرف 2021 على المؤشرات الاقتصادية الكلية في ليبيا. مجلة دراسات اقتصادية، 15(2)، 112-135.

2. الجيباني، ص. (2022). مرونة الواردات الليبية ومحدداتها في الأجل الطويل: دراسة قياسية. مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة بنغازي، 12(1)، 45-68.

3. عبد الكريم، و. (2020). الاعتمادات المستندية كأداة لتهريب النقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي: تحليل كمي ونوعي. مجلة العلوم المالية والمصرفية، 8(3)، 20-41.

4. مصرف ليبيا المركزي. (2025). النشرات الاقتصادية والبيانات الإحصائية للربع الثاني 2025. إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

5. مصرف ليبيا المركزي. (2025). قرار مجلس الإدارة رقم (18) لسنة 2025 بشأن تعديل سعر صرف الدينار الليبي. طرابلس، ليبيا.

• المراجع الأجنبية:

1. African Development Bank. (2025). Libya Country Focus Report 2025: Making Libya's Capital Work Better for its Development. Abidjan: AfDB.

2. Beblawi, H. (1987). The Rentier State in the Arab World. In H. Beblawi & G. Luciani (Eds.), The Rentier State (pp. 49-62). Croom Helm.

3. Ben-Ali, M., & Marna, J. (2021). Exchange Rate Pass-Through in Oil Exporting Countries: The Case of Libya. International Journal of Economics and Finance, 13(4), 55-67.

4. Gray, M. (2011). A Theory of "Late Rentierism" in the Arab States of the Gulf. Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.

5. International Monetary Fund. (2025). Libya: 2025 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report. IMF Country Report No. 25/148. Washington, D.C. https://doi.org/10.5089/9798229015516.002

6. Krueger, A. O. (1974). The Political Economy of the Rent-Seeking Society. The American Economic Review, 64(3), 291–303.

7. Sargent, T. J., & Wallace, N. (1981). Some Unpleasant Monetarist Arithmetic. Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, 5(3), 1–17.

8. World Bank. (2025). Libya Economic Monitor, Spring 2025: Redefining the Role of State-Owned Enterprises in Libya. Washington, D.C.: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/43405.